الأمانــة العامــة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

ندوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030

التقريــر الختامــي والتوصيات

الخرطوم : 23 – 24 يناير/ كانون الثاني 2018

المحتويــات

	الصفحة
الفصل الأول : تنظيم أعمال الندوة	
أولا : مكان وتاريخ انعقاد الندوة	**03**
ثانياً : موضوع الندوة	**03**
ثالثا : أهداف الندوة	**03**
رابعاً : المشاركون	**03**
خامساً : إقرار برنامج الندوة	**03**
سادسا : افتتاح أعمال الندوة	**04**
الفصل الثاني خلاصة جلسات العمل:	**08**
جلسة العمل الأولى :	**08**
- التعريف بالأهداف والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة التنمية المستدامة.	
- آليات التخطيط التشاركي ومنهجية الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة.	

جلسة العمل الثانية: **10**

- الربط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030.

جلسة العمل الثالثة: **12**

- تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- تجارب الدول العربية

جلسة العمل الرابعة: التوصيات. **19**

المرفقات:

1- قائمة المشاركين.

2- البرنامج الزمني.

الفصل الأول
تنظيم أعمال الندوة

أولا : موعد ومكان انعقاد الندوة

1- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم(817) بتاريخ 2016/12/15، الذي تضمن الترحيب بطلب جمهورية السودان باستضافة أعمال ندوة حول "حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة" تم عقد أعمال الندوة بالتنسيق بين إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في جمهورية السودان، وباستضافة كريمة من جمهورية السودان خلال يومي 23 و24 يناير/ كانون الثاني 2018، في فندق كورينثيا بمدينة الخرطوم.

ثانياً : موضوع الندوة

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030

ثالثاً : أهداف الندوة

2- هدفت الندوة إلى ترجمة خطة التنمية المستدامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها ومردودها من خلال ربط تفاصيل مضمون الأجندة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى الاحترام لأحكام الاتفاقية عند العمل على تحقيق أي من أهداف الخطة طويلة المدى وغاياتها، والتحقق من مراعاة مؤشراتها لذلك كله.

رابعاً : المشاركون

3- شارك في أعمال الندوة عدد من كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بالقضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات العربية والأممية والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

(مرفق رقم 1 قائمة المشاركين)

خامساً : إقرار البرنامج الزمني لأعمال الندوة

4- تم تنظيم أعمال الندوة وفقا للبرنامج الزمني المرفق.

(مرفق رقم 2 البرنامج الزمني)

سادسا: افتتاح أعمال الندوة

5- **بدأت الندوة أعمالها بكلمة السيد المستشار طارق نبيل النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ومسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،** التي نقل من خلالها تحيات معالي الأمين العام ، لجامعة الدول العربية، والأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وتمنياتهم لأعمال الندوة بالتوفيق والنجاح، موجها الشكر إلى جمهورية السودان رئيسا وحكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الوفادة، كما وجه الشكر إلى معالي الوزيرة مشاعر الدولب وزيرة الضمان والتنمية الاجتماعية، على مبادرتها لعقد أعمال الندوة في جمهورية السودان، وكذا إلى معالي السيد آدم ابراهيم آدم وزير الدولة، على دعمه لموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار العمل العربي المشترك وإلى رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية ووزرات التنمية الاجتماعية على حرصهم للمشاركة في هذه الندوة الهامة.

6- أشار سيادته إلى الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة العربية الناجمة عن حالة عدم الاستقرار والإرهاب، والنزاعات المسلحة وممارسات الاحتلال الاسرائيلي- القوة القائمة بالاحتلال- التي أدت إلى زيادة اعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم القدرة على الوصول لهم في بعض المناطق، وبالتالي صعوبة تقديم الخدمات لهم، فضلا عن عدم القدرة على إعداد قواعد بيانات مدققة لهم، مصنفة بحسب أنواع الإعاقة، كما أشار إلى الأوضاع الصعبة التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين والنازحين.

7- ذكر سيادته أن التزام القادة العرب بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015، جاء إيمانا من أن في تنفيذها مصلحة للمواطن العربي، وأشار في هذا الصدد إلى حرص الدول العربية من خلال جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبالتعاون مع المجموعات الصديقة على إدماج الأولويات العربية، وفي مقدمتها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030، واستعرض جهود ومبادرات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في

هذا المجال، ومنها عقد أول مؤتمر إقليمي في العالم ليضع التوجهات الرئيسية لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لهذه الخطة الطموحة انطلاقا من الاولويات العربية.

8- أكد سيادته على أن التحديات غير المسبوقة التي تمر بها المنطقة تتطلب مقاربات جديدة للتعامل مع قضية الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تتبني على ما تم تحقيقه من إنجازات وما اكتسبته الدول العربية من خبرات، مشددا على ضرورة أن يقود تلك المبادرات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، لما لديهم من قدرات فائقة، معربا عن سعادته لاستخدام مصطلح الحقوق، مشيرا إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة جاهدوا وجاهدت معهم الحكومات ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتغيير المنظور الرعائي إلى المنظور الحقوقي.

9- أوضح سيادته أن موضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عنصر متعدد ومتشابك مع جميع أهداف وغايات خطة 2030، وذكر أنه لا يمكن القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون أن يتحقق الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، مؤكدا على ضمان العيش الكريم لمن لا يقدر منهم على المشاركة

10- استعرض سيادته محاور الندوة موضحا أهميتها، وركز على الجانب الإعلامي من خلال الخطة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأهمية إبراز هذه القضية على كافة وسائل التواصل الاجتماعي، بما يزيد الوعي المجتمعي لهذه القضية ويعزز من الجهود الرامية إلى إدماجهم في المجتمع.

11- **في كلمة الوفود العربية المشاركة، التي ألقاها السيد ماجد الصالح رئيس وفد دولة الكويت رئاسة الدورة الحالية (37) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**، وجه باسم الوفود العربية الشكر إلى جمهورية السودان الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا على حسن الوفادة، ونقل للمشاركين تحيات معالي الأستاذة هند صبيح براك الصبيح – وزير الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت ورئيس الدورة (37) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وتمنياتها لأعمال الندوة بالتوفيق والنجاح، وقدم الشكر إلى معالي وزيرة الضمان والتنمية الاجتماعية في جمهورية

السودان، السيدة مشاعر الدولب، وإلى مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

12- أشار سيادته إلى اهتمام الحكومات ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموضوع الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماده مبادرات هامة تسعى إلى ضمان إدماجهم في المجتمع وحصولهم على حقوقهم، كما أشار إلى أن تجارب الدول الأعضاء تمثل مدخلا هاما في إعداد التصور العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030، مؤكدا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول العربية، بما يمكن من وضع مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار هذه التفاوتات والخصوصيات للمنطقة العربية.

13- في هذا الإطار أشار سيادته إلى جهود دولة الكويت لتضمين حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ضمن رؤية الكويت 2035، باعتبار أن تطوير الإنسان الكويتي هو الهدف والوسيلة للنهضة التنموية الشاملة في البلاد، من خلال احتواء ومشاركة الاشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم، في تنفيذ السياسات ذات الصلة، وأيضا في إطار التزام دولة الكويت ببنود الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة.

14- ذكر سيادته أن محاور الندوة، تمثل أساسا هاماً تبنى عليه الخطوات المستقبلية للمضي قدما لدمج هذه الفئة الهامة في المجتمع، لاسيما وأنه تم إفراد محور يتناول أهمية الإعلام لدعم الجهود الرامية لإدماجهم الكامل في المجتمع، مؤكدا استعداد دولة الكويت لتبادل خبراتها في هذا المجال مع الأشقاء العرب، بما يعزز جهودهم في هذا المجال الهام، كما توجه بالشكر إلى للخبراء العرب معدي أوراق العمل، وأكد على دور كبار المسؤولين في الوزارات، لمتابعة تنفيذ ما يصدر عن الندوة من توصيات، وعرض تقارير توضح جهود الدول العربية في هذا الشأن، بما يؤكد حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة من جانب ويبرز جهود الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، من جانب آخر.

15- أكد سيادته على ضرورة المشاركة على المستوى العالي في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة المقرر عقده في شهر يونيو القادم، وجدد شكره لمعالي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لإصدارهم قرار

في الدورة (37) لمجلسهم، بدعم مرشحة الكويت السيد رحاب محمد بورسلي، لعضوية اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية.

16- في كلمته رحب معالي وزير الدولة ابراهيم آدم ابراهيم بالسادة والسيدات رؤساء وفود الدول العربية وممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية العرب، في السودان، وشكرهم على حرصهم على المشاركة في الندوة، والتي تعبر عن اهتمامهم بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحتاج إلى دعم حقيقي باعتبار أنه لا تنمية مستدامة في المجتمع إذا تخلف الأشخاص ذوي الإعاقة عن الركب، كما وجه الشكر إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على إصداره قرار بالترحيب بطلب السودان لعقد أعمال هذه الندوة الهامة في العاصمة الخرطوم.

17- أشار سيادته إلى اهتمام الحكومة السودانية من خلال وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية، بموضوع الأشخاص ذوي الإعاقة، واستعرض في هذا الصدد ما تقوم به الوزارة من جهود حثيثة للإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، مؤكدا على التزام جمهورية السودان بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مشيرا إلى اهمية موضوع الندوة للربط بين الجهود العربية لتنفيذ هذه الاتفاقية الهامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

18- في إطار استعراض تجربة السودان، وجه معاليه الدعوة إلى كافة المشاركين لزيارة الهيئة القومية للأجهزة التعويضية، بما يمكن ممثلي الدول الأعضاء والخبراء من الاطلاع على هذه التجربة الهامة وربما النظر في تبادلها وتحديثها من خلال إطلاع المتخصصين من الدول الأعضاء على هذا المشروع الهام.

19- في نهاية كلمته، وجه سيادته الشكر مجددا إلى كافة المشاركين، وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية، معربا عن أمله في أن تخرج الندوة بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ، يتم تنفيذها بتعاون وثيق بين كافة الدول العربية ومع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وكذا مع الشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني: خلاصة جلسات العمل

جلسة العمل الأولى

1-التعريف بأهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

20- أوضحت ورقة السيد المستشار طارق نبيل النابلسي حول التعريف بأهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، أن أهداف التنمية المستدامة 2030، تتميز عن الأهداف التنموية للألفية، بأنها جاءت في ضوء مشاورات الدول الأعضاء النابعة من احتياجاتها الفعلية، واستعرض جهود الدول العربية بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لإبراز موضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كأحد أولويات الإقليم العربي ضمن خطة 2030، موضحا أنها ساهمت في تعزيز الموقف التفاوضي للمجموعة العربية في نيويورك خلال المشاورات لإعداد خطة 2030، ومن خلال التنسيق الجيد مع المجموعات الصديقة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، حيث تم تضمين حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، كأحد الموضوعات الرئيسية المتقاطعة مع غالبية أهداف خطة 2030.

21- ثم استعرضت الورقة، ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة لخطة 2030، وأهداف وغايات هذه الخطة فيما يتعلق بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، حيث أبرزت في هذا الصدد الفقرات ذات الصلة في الإعلان ومنها (الفقرات 19، 23، 25)، وكيفية الاعتماد على هذه الفقرات والتعامل مع موضوع الاشخاص ذوي الإعاقة كعنصر متشابك من جميع أهادف خطة 2030.

22- أوضحت الورقة أيضا الأهداف التي تذكر بصفة مباشرة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي الأهداف 4 و8 و10 و11 و17، كما ركزت أيضا على الأهداف والغايات التي لم تذكر الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة مباشرة، ولكن يمكن أن يتم اشتمالهم ضمن الفئات الهشة أو الضعيفة، وكذا الأهداف التي تستخدم عبارات تعني الشمول، على شاكلة "للجميع" و"لكل النساء والرجال"، إلى جانب عبارة "أن لا يتخلف عن الركب أحد".

23- وخلصت الورقة إلى أن الأهداف ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة تبين أنها تتصل اتصالا وثيقا بما تضمنه العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013)، وبعده اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أطلقتها الأمم المتحدة

عام 2006، والتي بذلت الدول العربية جهودا كبيرة في إطار تنفيذهما إلى جانب القانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي صادق عليه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والبرلمان العربي.

24- كما أكدت على ضرورة أن تبني الدول العربية في خططها لتنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة على ما حققته من إنجازات في إطار تنفيذ العقد العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الصعبة التي يشهدها عدد من الدول العربية من صراعات ونزاعات مسلحة، وموجات إرهاب واستمرار الممارسات الإسرائيلية–القوة القائمة بالاحتلال على الشعب الفلسطيني الشقيق، وما نتج عن ذلك من ازدياد في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما أدى إلى صعوبة إعداد قواعد بيانات مدققة ومصنفة، بما يمكن من وضع خطط التدخل السليمة.

2-آليات التخطيط التشاركي ومنهجية الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة

25- تعرضت ورقة السيدة جهدة أبو خليل حول آليات التخطيط التشاركي ومنهجية الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أهمية التخطيط التشاركي كأفضل الطرق لتحديث الاستراتيجيات الوطنية للتنمية لتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تقضي بإدخال كل ما يتعلق بتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة نواحي الحياة، وعلى مختلف الأصعدة عبر المجتمع بأكمله، مؤكدة على أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا النوع من الأنشطة الاجتماعية التنموية يساعد في شرح حقيقة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ودور المجتمع في تأمينها، وتذليل الحواجز والعوائق المانعة لمشاركتهم واندماجهم بصورة صحيحة كاملة في جوانب الحياة المختلفة، مما يجعلها مشاركة فعالة ومنتجة، فاليوم بعد أن أصبحت أغلب الدول العربية مصدقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنخرطة في العمل على تحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن من الضروري بل والحيوي للغاية الاهتمام بتفعيل التخطيط التشاركي لتطوير استراتيجيات التنمية الوطنية من جهة، ولجعل المجتمع برمته يعمل على تحقيق الربط الصحيح والفاعل بين الخطة والاتفاقية على نحو يعود بالنفع على مجتمعاتنا.

26- أوضحت الورقة تعريف التخطيط التشاركي ودوره في التنمية، وطرق إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط التشاركي، من خلال الحفاظ على مساهمتهم في العملية نظرا إلى ازدياد أعدادهم وتضخم أعبائهم في المجتمعات العربية المتطلعة إلى النمو والتقدم، والمتعبة بسبب الأوضاع القائمة والمستجدة غير المطمئنة، لاسيما وأن مساهمتهم فاعلة ومؤثرة، لأنها تكشف عن احتياجاتهم الفعلية واحتياجات محيطهم المباشر الحقيقية دون مبالغة أو نقصان، مما يسمح بتسريع عمليات التنمية من جهة، وبضبط الموازنات والنفقات وترشيد العمل وضبط نتائجه من جهة أخرى.

27- أوصت الورقة بتشكيل فرق البحث والتخطيط التشاركي بمشاركة فعالة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق التعامل مع جمعياتهم ومنظماتهم المحلية والوطنية والإقليمية، والاستعانة بالشخصيات البارزة بينهم ولا سيما في المجالات المختلفة. مشيرة إلى العبارة الشهيرة للأشخاص ذوي الإعاقة "لا شيء يخصنا من دوننا"، كما أوصت كذلك بتحديد المواضيع والقضايا الواجب إعطاؤها الأولوية في تكريس الحقوق وتحقيق التنمية، من الرعاية الصحية، وتأهيل البيئة، والتعليم، إلى السكن، والعمل، والرعاية الاجتماعية، والتنقل والسفر، والرياضة، والمشاركة في الحياة الثقافية والسياحة والترفيه.

جلسة العمل الثانية

المواءمة بين تنفيذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة 2030

28- ركزت ورقة عمل الدكتورة ليمياء عبد الغفار حول المواءمة بين تنفيذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة 2030 على أهمية المواءمة بين تنفيذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة وذلك للإيفاء بالالتزامات التي قامت بها الدول العربية لتنفيذ بنود الاتفاقية للأشخاص ذوى الإعاقة، خاصة وأن تنفيذ بنود الاتفاقية يتماشى والكثير من الغايات ذات الصِلة بالأشخاص ذوى الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030، بما يُعزّز جهود الدول العربية لتنفيذ الغايات ذات الصِلة بالأشخاص ذوى الإعاقة بالاستفادة بما حققته من إنجازات في الاتفاقية الدولية.

29- استعرضت الورقة كيفية المواءمة بين الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة وخُطة تحويل عالمنا: خُطة التنمية المستدامة 2030، والاستفادة من هذه المواءمة لرصد التقدم المُحرز في تنفيذ بنود الاتفاقية في إطار خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

30- تناولت الورقة الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة بالتحليل الاستراتيجي لإبراز مضامين الاتفاقية، ومبادئها ومرتكزاتها والمواد التي نصت عليها، للعمل على إدماج الأشخاص ذوى الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون تمييز.

31- كما ألقت الورقة الضوء على خطة تحويل عالمنا: خُطة التنمية المستدامة 2030 والتي تُمثل الاتفاقية التنموية الكونية وإجراء دراسة لديباجتها، إعلانها وأهدافها، غاياتها ومؤشراتها.

32- أجرت الورقة مقارنة بين الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة وخطة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك سعياً لتطبيق إطار المواءمة بين الوثيقتين (الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة وخطة التنمية المستدامة).

33- توصلت الورقة إلى خُلاصات مهمة، تلخصت في أن هنالك اتساق ومواءمة بين الاتفاقية والخطة بشكل كبير، الذى يساعد كثيراً في التنفيذ، إذا ما تم أعمال الترابط والتكامل المطلوبين ويمكن أن تكون خطة التنمية المستدامة إطاراً لرصد التقدم المُحرز في إنفاذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية .

34- أوضحت الدراسة أن بعض النواقص في الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة، قد تُعزى إلى عدة أسباب من ضمنها أن الاتفاقية قد صِيغت منذ العام 2006، فهي إذاً تحتاج إلى مواكبة القضايا الناشئة وإلى الانتقال من التركيز على الحقوق إلى التركيز على التنمية على أساس تكافؤ الفُرص، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو.

جلسة العمل الثالثة

1- تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

35- ركزت ورقة السيدة رندة مخلوف حول تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على الأدوات والوسائل التي تساهم في نشر الوعي بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة من خلال وسائل الإعلام، مع ربطها بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030.

36- أوضحت الورقة أهمية الأخذ في الاعتبار التطورات السريعة في وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام، حيث أصبح من الضروري العمل بوسائل مختلفة تتواءم مع التطورات الحاصلة ومع التكنولوجية الحديثة والفكر المتطور لدى العديد من فئات المجتمع، وفي الوقت نفسه التواصل برسائل مبسطة تلقى قبول لدى كل الناس.

37- واعتبرت الورقة أن خطة 2030 بأهدافها 17 مثلت فرصة هامة جداً للترويج لقضية الأشخاص ذوي الإعاقة، وانتهاز فرصة التزام الدول العربية بتنفيذها بما ينعكس إيجابا على الأشخاص ذوي الإعاقة، وبحث كيفية عرض والترويج إلى نفس الأهداف، من وجهة نظر إعلامية وكيف يتم الترويج لقضية الاعاقة إعلامياً من خلال خطة التنمية المستدامة 2030.

38- تناولت الورقة جميع الأهداف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030، بالتركيز على كيفية الترويج الإعلامي لها والوسائل المناسبة لذلك.

39- تعرضت الورقة أيضا إلى مكونات الحملة الإعلامية المقترحة، والتي تتضمن تحديد الفئات والجهات المستهدفة، تحديد أهداف واضحة للحملة الاعلامية، تحديد الرسائل الرئيسية واضحة للحملة، إعداد المادة الاعلامية التي تعكس بوضوح الرسائل والأهداف.

40- أبرزت الورقة ان الفئات المستهدفة هي، حكومات الدول العربية، المؤسسات التعليمية والتدريبية، البرلمان العربي، الإعلاميون، الاسر والمجتمعات المحلية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، المنظمات العربية المتخصصة، مجلس وزراء الشباب العرب، مجلس وزراء الصحة العرب.

41- بينت الورقة أن أهداف الحملة الإعلامية والتي ركزت على رفع مستوى الوعي بين الفئات المستهدفة حول قضايا الإعاقة، التعريف بمفاهيم ومصطلحات الإعاقة، التركيز على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، التركيز على نظرة الأهل والمجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، تعزيز قدرات العاملين في المجال الإعلامي و التثقيفي في مجال الإعاقة، خلق بيئة وقناعات إيجابية حول الإعاقة بين أفراد المجتمع في الوطن العربي وخاصة الشباب وأصحاب القرار، بناء الشراكات بين الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص في مجال زيادة الوعي حول الإعاقة.

42- ولتنفيذ هذه الحملة الإعلامية أوضحت الورقة أن ذلك يتم من خلال القنوات الفضائية الأكثر مشاهدة، وإجراء حوارات إذاعية وتلفزيونية مع الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ومع المسؤولين، وأكدت على إنشاء موقع إلكتروني على الانترنت يشتمل على كافة الجهود والانشطة ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بما يمكن من تبادل كافة الخبرات والمعلومات المطلوبة بما في ذلك البيانات والأرقام ذات الصلة بأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيف نوع الإعاقة، وتنظيم ندوات وورش عمل متخصصة لمناقشة القضية بمختلف ابعادها والترويج لها، والاستفادة من الفعاليات الكبرى المختلفة كمهرجانات السينما والثقافة والرياضة لتنظيم أحداث جانبية، تشجيع المبادرات لإنتاج دراما حول مختلف أبعاد قضية الاشخاص ذوي الإعاقة، إعداد مواد إعلامية تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

2- تجارب الدول العربية:

تجربة السودان: تحت عنوان الإعاقة في السودان، إنجازات، تحديات ومطلوبات.

43- تعرضت الورقة إلى المفهوم الحديث للإعاقة، والاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، ثم تعرضت لإحصاءات الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان، حيث تمثل نسبتهم من السكان في حدود 4.8 %، حسب تعداد سنة 2008، كما تم تصنيفهم حسب المناطق في السودان.

44- ثم استعرضت الورقة حركة الإعاقة في السودان، حيث ذكرت أن السودان لم يكن بعيداً عن الحراك العالمي والإقليمي في حركة حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الدولة وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، وذلك منذ بداية السبعينات وأنه قد تعدت مساهمة حركة الإعاقة في السودان المستوى الوطني إلى المشاركة القوية في كل المحافل على المستوى العربي والإفريقي والدولي أيضاً.

45- فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة، أبرزت الورقة أن هناك سياسة قومية للأشخاص ذوي الإعاقة، أعدتها وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بعد صدور قانون 2009، والتي تضمنت 10 محاور (التشريع، مكافحة الفقر، – الرعاية الصحية، التأهيل، التعليم، العمل، المرأة ذات الإعاقة، الطفل ذو الإعاقة، الرياضة والإعلام)، بالإضافة إلى سياسات ولائية.

46- بالنسبة للتشريعات التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تضمنها الدستور الانتقالي لسنة 2005، وكذا قوانين الإعاقة لسنوات (1984، 2009، 2017)، وأوضحت الورقة أنها تناولت الكثير من الحقوق والتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى انخراط السودان في عديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي مجال الاستراتيجيات، استعرضت الورقة الاستراتيجية القومية للمجلس القومي(2012-2016)، والاستراتيجية القومية للإعاقة (2017-2020)، والاستراتيجية الوطنية للإعاقة (2018-2030)،

وهي بصدد الإعداد لمواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030، إضافة إلى استراتيجيات قطاعية بالوزارات تخص الأشخاص ذوي الإعاقة.

47- فيما يتعلق بالمجال المؤسساتي، أكدت الورقة أن السودان لديها مؤسسات حكومية تهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى مؤسسات تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسات الإعاقة الطوعية والخاصة.

48- أشارت الورقة إلى المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة موضحة أنه يعد أهم مؤسسة تهتم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه تم إنشاؤه سنة 2010 بقرار من رئيس الجمهورية، ويتشكل من 50 % من الأشخاص ذوي الإعاقة، واستعرضت الورقة تشكيلة المجلس وأهدافه واختصاصاته.

49- في نهاية الورقة، عرضت أهم إنجازات السودان في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهم التحديات التي تواجهها، وأهم التوصيات التي ينبغي الاخذ بها للتغلب على تلك التحديات، موضحة أن أهم الإنجازات هي صدور تشريع قومي جديد متوائم مع الالتزامات والمفاهيم الحقوقية، وتشكيل مجلس قومي للأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة رئيس الحكومة. أما عن أهم التحديات فكانت أهمها تحسين السياسات والمعايير، ونقص البيانات والمعلومات، ولمجابهة هذه التحديات، اقترحت الورقة، جملة من التوصيات أهمها إتاحة الوصول إلى كافة النظم والخدمات العامة، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التمويل الكافي وتحسين القدرة على تحمل التكاليف وزيادة الوعي العام وزيادة الفهم حول الاعاقة، فضلا عن تحسين سبل جمع البيانات حول الاعاقة، وتقوية البحوث حول الاعاقة ودعمها.

تجربة المملكة المغربية:

50- عرض السيد عبد العزيز أوبحة، تجربة المملكة المغربية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قام باستعراضها ثم ذكر كيفية تنفيذ كل هدف من خلال برامج مهيكلة، وتعرض بعدها إلى آليات التنسيق والمتابعة، وجمع البيانات ووضع المؤشرات.

51- في حديثه عن آليات التنسيق والمتابعة، استعرض دور اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أنشئت بمرسوم سنة 2015، ويرأسها رئيس الحكومة، والتي من مهامها تتبع إعمال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال الإعاقة التي صادق عليها المغرب، وإصدار توصيات بشأن التدابير التشريعية والتنظيمية التي يتعين اتخاذها، وضمان حسن التنسيق بين القطاعات الحكومية من أجل تنفيذ برامج واجراءات السياسة العمومية، تعزيز التشاور والتواصل بين القطاعات الحكومية المعنية وهيئات القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، وإبداء الرأي في القضايا التي تعرض عليها والنظر في الإشكالات الناجمة عن تطبيق السياسة العمومية، فضلا عن تقييم منجزات القطاعات المعنية بتنفيذ السياسة العمومية في مجال الإعاقة.

52- في مجال جمع البيانات ووضع المؤشرات، استعرض السيد عبد العزيز أوبحة، ما تم القيام به في البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، والذي تم إنجازه سنة 2014، وما صدر عنه من نتائج، حيث مثل الاشخاص ذوي الإعاقة ما نسبته 6.8% من عدد السكان، وعدد الأسر التي لديها شخص واحد ذو إعاقة على الأقل، وتمثل 24.5 % من عدد الأسر، كما استعرض منظومة المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين، حيث ذكر أنه تم تطوير هذه المؤشرات بدعم من الاسكوا، بأن تم تحديد 14 مؤشرا لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تجربة دولة فلسطين

53- تحدث ممثل فلسطين السيد محمد رشيد خالد عن واقع الإعاقة في فلسطين معبرا عن الأهمية القصوى التي توليها فلسطين لقطاع الإعاقة، موضحا أن الحكومة الفلسطينية، صادقت على معظم الاتفاقات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها تعكف على تطوير القانون الخاص بهم في فلسطين (قانون 1999/4)، بما ينسجم ويحقق الفرصة لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقات الدولية.

54- أكد سيادته أن وزارة التنمية الاجتماعية ورؤية الحكومة الفلسطينية، تقوم على الإيمان الراسخ بأن عجلة التنمية لا يمكن أن تحقق ثمارها إذا تم الإبقاء على الفئات المهمشة والضعيفة خارج عملية التنمية وعلى رأسها الاشخاص ذوي الإعاقة.

55- استعرض سيادته استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية موضحا أنها تتبني على تنمية قدرات الفئات الضعيفة والمهمشة وتمكينها من الدمج الاجتماعي والاقتصادي وهي بذلك تقوم بتنفيذ مشاريع ذات علاقة بالتمكين الاقتصادي من خلال تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاريع اقتصادية مدره للدخل، كما تسعى لاستصدار بطاقة المعاق والتي هي عبارة عن رزمة من الخدمات التي لا بد من ان تقدمها الحكومة الفلسطينية لقطاع المعاقين عبر الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، كما أوضح أن وزارة التنمية الاجتماعية تقدم العديد من الخدمات المتعلقة بتغطية العلاجات والتأمين الصحي، وكذلك تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالأجهزة المساندة وخدمات الإعفاءات الضريبية والجمركية، كما المشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات ذات الصلة لغرض تأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بفلسطين.

تجربة الجمهورية اللبنانية

56- استعرض السيد حسن الطرابلسي تجربة الجمهورية اللبنانية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان من خلال مشروع "الحركة بركة"، الذي تمثل هدفه الاستراتيجي في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات وأطياف المجتمع المتصارعة في مدينة طرابلس، وتخفيف حدة النزاعات وسيادة الأمن والاستقرار الاجتماعي في المدينة، وذلك من خلال إجراء مسح ميداني للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقتي النزاع في مدينة طرابلس، والتعرف على المشاكل والاحتياجات لديهم جراء الأزمة، والعمل على تفعيل التواصل والاندماج الاجتماعي بينهم عبر تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين، والسعي لتفعيل وقيادة حملات مناصرة لقضاياهم المشتركة، والعمل لمساعدتهم للحصول على فرص عمل تساعد في تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.

57- أكد سيادته أن هذا المشروع سمح بأن يتمكن أعداء الأمس ببدء تجربة جديدة قوامها التعاطف والتفهم والعمل سويّة، ضمن حركة بقصد إصلاح الحال والسعي لتأمين العمل والحاجيات الأساسية، رغم الصعوبات التي واجهتها لجمعهم في بوتقة واحدة بسبب الخوف الذي ينتاب كل طرف من الآخر وانعدام الثقة بينهم.

الفصل الثالث

التوصيات

في ختام أعمال الندوة توصل رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة إلى التوصيات التالية:

1- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى :

- مواصلة العمل على تعزيز قدرات الدول الاعضاء في جمع البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وصولاً إلى إحصاءات مدققة حول إعداد وأنواع الإعاقات، بما يمكن من رسم خطط الاستهداف السليمة المبنية على المتطلبات الواقعية، وبما يسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنظيم ورشة عمل متخصصة حول المؤشرات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- دعوة المجلس إلى النظر في تشكيل لجنة عليا على المستوى الوزاري ضمن المجلس تعُنى بموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (839) الصادر عن الدورة الـ(37) (13- 14 /2017/11م - الكويت) بشأن تنظيم حدث جانبي بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والإسكوا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تحت عنوان " الإعاقة في مرحلة التحديات التي تواجه العالم العربي : حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والعنف.
- دعوة المجلس إلى تنظيم ورشة عمل حول إعداد التقارير الوطنية الخاصة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعوة المجلس بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك، لإعداد أوراق عمل فنية حول كيفية الربط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030،

بما في ذلك توصيات تعزز من دور السلطات المحلية والحكومية الوطنية في الدول العربية المصدقة على الاتفاقية.

- دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إعداد تقرير عربي حول الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن تحليلاً لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وعلى أن يتضمن توصيات عملية قابلة للتنفيذ تعزز من جهود الدول العربية الرامية إلى الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعوة المجلس إلى اعتماد مقترح الحملة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار "مش إعاقتهم الي واقفة في طريقهم "، وذلك في إطار تفعيل الخطة الإعلامية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- دعوة المجلس بالتعاون مع مجلس وزراء الإعلام العرب، لتنظيم دورة تدريبية للإعلاميين حول موضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أن تقترح هذه الدورة التوجيهات الواجب التركيز عليها من خلال حملات إعلامية محددة.
- دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إنشاء موقع إلكتروني خاص بقضايا الإعاقة، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بتغذية هذا الموقع بكافة المعلومات والبيانات والأنشطة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

2- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العربية والدولية المانحة إلى تخصيص الموازنات الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.

3- تشكيل لجنة استشارية من الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب الخبرة في المجال الإعلامي، بهدف إثراء الأفكار الخاصة بالحملة الإعلامية، ودعوة الدول الأعضاء إلى تسمية ممثليها في هذه اللجنة.

4- مواصلة العمل على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من القيام بدورهم في القضايا ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

5- تنظيم دورة تدريبية حول إعداد التقارير الموازية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولمنظمات المجتمع المدني المعنية، بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة .

6- دعوة الدول الأعضاء إلى تعظيم الاستفادة من القانون العربي الإسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب والبرلمان العربي، والطلب من الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب تقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء بناء على طلبها، لموائمة تشريعاتها وتحديثها بناء على القانون الإسترشادي، بما ينعكس إيجاباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

7- الترحيب بمبادرة جمهورية السودان بتنظيم المؤتمر العربي الأول حول الأجهزة التعويضية، ودعوتها إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتصورها حول تنظيم المؤتمر ومحاوره.

8- الترحيب بمبادرة جمهورية السودان لتدريب الكوادر العربية بناء على طلب الدول الأعضاء، في كلية الأطراف الصناعية بالخرطوم، ودعوة وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمذكرة حول المبادرة مشفوعة بكافة التفاصيل ذات الصلة حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء.

في ختام أعمال الندوة توجه رؤساء وفود وممثلوا الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية بالشكر والتقدير إلى جمهورية السودان، رئيساً وحكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الوفادة، وإلى معالي الوزيرة مشاعر أحمد الأمين الدولب ومعالي وزير الدولة إبراهيم آدم إبراهيم وكافة العاملين بالوزارة، على جهودهم بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بما أسهم بشكل فاعل في نجاح أعمالها، والخروج بالنتائج والتوصيات التي تمثل توجهات عامة للدول الأعضاء.